





يسر

إدارة الثقافة والسلامة

دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي

فضيلة الشيخ

د. عزت شحاته كرار

مصر

مخصص للنساء

التاريخ	المكان
الأحد 26 رجب 1438	محافظة الفروانية - منطقة الفروانية مسجد الميلم
الاثنين 27 رجب 1438	محافظة الفروانية - منطقة الفيحاء ق 9 - مسجد سند العجمي
الثلاثاء 28 رجب 1438	محافظة الفروانية - خلف فندق كراون بلازا مسجد الصباح
الأربعاء 29 رجب 1438	محافظة الفروانية - منطقة الفروانية ق 2 - مسجد ماضي ادحيم

thaqafa
thaqafa
99255322
thaqafa1
aIThaqafa

تجربة فيها مخاطرة وتزيد التكاليف على المواطنين العدساني: إنشاء شركة مساهمة لإدارة مستشفى جابر لا يتماشى مع مضمون الدستور

الغلبية وتتراوح ما بين 50 و80٪ فمعنى ذلك سيتحمل المواطن نسبة تكاليف عالية، فالأصل تطبيق نظام التأمين الصحي على الوافدين وتقليص الهدر في وزارة الصحة والوزارات عامة وعدم تحميل المواطنين أعباء مالية إضافية.

بين القطاعين العام والخاص، موضحاً أن المواطن سوف يتحمل جزءاً من تكلفة العلاج وهذا ما أكدناه في الاستجواب بشأن توجه الحكومة في خصخصة العديد من القطاعات منها خصخصة كتيبة وبعضها جزئية، وسيساهم في رفع الأسعار وزيادة الأعباء المالية على المواطن كونهم سيحملون نسبة من تكاليف العلاج. وأكد أنه عندما استجوبت رئيس الوزراء عام 2013 أكدت الحكومة بأن مستشفى جابر سيكون جاهزاً لاستقبال المرضى في عام 2014 إلا أننا في عام 2017 وإلى الآن لم يتم افتتاحه وإنما تود الحكومة تغيير توجهها وإنشاء شركة مساهمة وذلك لإدارة المستشفى، موضحاً أن هذه التجربة جديدة وفيها نوع من المخاطرة، بالإضافة إلى أن من سلباتها زيادة التكاليف على المواطنين. وأضاف العدساني أنه في حال الدولة تتحمل جزءاً من تكاليف العلاج المواطنين

أكد النائب رياض العدساني أن سياسة الحكومة لا تتسم بالفاعلية وهناك قطاعات سيتم تخصيصها، مشيراً إلى اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي بتاريخ 17 أبريل 2017 بشأن تقرير لجنة التنمية البشرية والاجتماعية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حول مشروعات وزارة الصحة في خطط التنمية السنوية (2015-2016/2017-2017). وأضاف أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء شركة مساهمة لإدارة مستشفى جابر لا يتماشى مع مضمون الدستور وبالأخص المادة 11 التي تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية. وأشار العدساني إلى أن مشروع مستشفى جابر قد انحرف عن هدفه الأساسي، موضحاً أنه أصبح مشروعاً استثمارياً يهدف إلى تحقيق الشركة

من سعي الهيئة بجدية أكثر لمساعدة الأندية الرياضية على تفعيل لائحة الاستثمار لديهم، خاصة أنها ستسهم من ناحية في زيادات الإيرادات المالية للنادي مما سيعينه على رفع كفاءته في أنشطته الرياضية من موارد الذاتية، ومن ناحية أخرى ستقلل من تحمل الخزائن العامة لما يخص النوادي الرياضية من مساعدات وغيرها، مشدداً على اتخاذ ما يلزم فيما شاب بعض تعاققات الهيئة من مأخذ سجلها ديوان المحاسبة في أحد عقودها التي هدفت لفعاليتها لدعم المشاريع الشبابية غير الهادفة للربح ومنها أن الهيئة جزأت تلك العقود والتي بلغت تكلفتها الفعلية نحو 202 ألف دينار للنأي عن الرقابة المسبقة للديوان، وقيام الشركة المنظمة لتلك التعاقدات بتحصيص إيرادات ودون وجود رقابة للهيئة عن تلك الممارسات مما جعل تلك التعاقدات لم تحقق هدفها الفعلي وفق تقييم ديوان المحاسبة.

واضح بين الأندية الشاملة والمتخصصة. كما تضمنت الميزانية الجديدة ما يزيد على 1,8 مليون دينار كدعم مخصص للاتحادات واللجان العربية والإقليمية، في حين أنه تم تخصيص 857 ألف دينار دعماً مخصصاً للجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية الكويتية، وهي أمور سبق أن أوصت اللجنة بضرورة إعادة النظر بها ووضع أسس مهنية في تخصيص تلك الدعوات، لاسيما أن الاعتمادات المالية المخصصة للاتحادات واللجان العربية والإقليمية - وهي اتحادات تحمل طابعاً بروكولياً - تفوق بكثير ما يخصص للاتحادات الرياضية المحلية المعنية بخدمة مصالح الكويت الرياضية، وأن الدولة لم تستفد من بعض اللجان الأولمبية والاتحادات الرياضية والتي ساهم مسؤوليها للأسف بشكل أو بآخر في قرارات إيقاف النشاط الرياضي الكويتي في المحافل الدولية. وأكد عبدالصمد أنه لا بد

محاسيباً، إضافة إلى مخالفات أخرى شملت العقود. ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة فسبون إجمالي ما تحمته الخزائن العامة خلال السنوات الـ12 الماضية نحو 524 مليون دينار كدعم مخصص للأندية ودعم الاتحادات الرياضية واللجان الأولمبية المحلية والاتحادات الإقليمية التي تتخذ من الكويت مقراً، وهي أمور أصبحت بحاجة ماسة لإعادة النظر وتقييمها بما يخدم الأهداف الرياضية على نحو أفضل لاسيما أن الهيئة لم تصدر حتى الآن لائحته لتنظيم صرف الدعم المالي للأندية على أسس فنية والمقرر بالتعديلات القانونية الجديدة - 750 ألف دينار كحد أقصى لكل ناد مع ضرورة الأخذ باعتبار أن هناك تبايناً في عدد اللعبات الرياضية بين كل ناد، وسبق أن تسبب القانون السابق بخسارة الهيئة لأحكام قضائية لعدم تفريق القانون آنذاك على نحو



عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للرياضة للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه. وأضاف عبدالصمد أنه رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس إدارة الهيئة) إلا أن ديوان المحاسبة مازال يرى أنها غير فاعلة، الأمر الذي يتطلب تصويب جوانب القصور فيها، لاسيما أن هناك 12 ملاحظة مسجلة من قبل ديوان المحاسبة لم تقم الهيئة بتسويتها وتسجيل جهاز المراقبين الماليين لعدد كبير من المخالفات المالية وكانت بعضها بعدم إعداد رئيس الوفد المشارك في الاجتماعات والدراسات الخارجية بإعداد تقرير مالي وإداري عن تلك الوفود لتسوية مصروفاتها



رياض العدساني



أحمد الفضل

الفضل يسأل عن تسليم إدارة "التطبيقي" سيارات فارهة

وجه النائب أحمد الفضل سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس قال في مقدمته إنه نذا إلى علمه أن إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قد قامت بتسليم سيارات فارهة إلى مديري الإدارات، وطالب إفادته وتزويده بأسماء جميع من سلمت لهم إدارة الهيئة سيارات وكوبونات وقود منذ يناير 2012 حتى تاريخ السؤال مع بيان نوع السيارة والموديل وكلفة الإيجار للسيارة الواحدة، ونسخة ضوئية من عقود الإيجار التي أبرمتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع شركات تأجير السيارات منذ يناير 2012 حتى تاريخ تقديم السؤال.



حمود الخضير

المحيطين إلى ترك أعمالهم من أجل أن يتمكنوا من أداء الاختبارات. وشدد على رفضه كل المبررات لإلغاء الإجازة ومنها ما يتردد من الرغبة في تقنين المصروفات، إذ إن هناك هدراً كبيراً في مرافق أخرى سواء داخل التربية أو في وزارات الدولة الأخرى وهي الأولى بالتقنين بدل التوجه إلى الإضرار بدعم التعليم والتحصي

قرار ارتجالي يتعارض مع مفهوم دولة المؤسسات الخضير: إلغاء إجازة الاختبارات للموظفين غير مبرر

بحث هذا الموضوع خلال اجتماعاتها المقبلة. وأضاف أن مثل هذا القرار ارتجالي يتعارض مع مفهوم دولة المؤسسات الذي يجب على الحكومة التشبث به والعمل من خلاله، فضلاً عما يمثله هذا القرار من تخبط لا مبرر له على الإطلاق ومن شأنه أن يلقي بظلال من الشك على مدى جدية الوزير الحالي في الاضطلاع بمهامه في تطوير التعليم. وأكد أهمية دعم التحصيل العلمي باعتباره الاستثمار الأفضل لمستقبل الكويت. واعتبر أن إلغاء هذه الإجازة سيؤثر سلباً على توجه الدولة بتشجيع العلم، ولن نغف متفجرين على الضرر الذي سيبصّب المستفيدين من هذه الإجازة، فضلاً عن أن شأن هذا القرار أن يضطر الموظفين

للموظفين، مشدداً في الوقت نفسه على أهمية قيام اللجنة التعليمية البرلمانية

د.محمد الفارس إلى اتخاذ ما يلزم للتراجع عن قرار إلغاء إجازة أداء الاختبار

دعا النائب د.حمود الخضير وزير التربية ووزير التعليم العالي

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن حصة في عقار الموسوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2017/05/15 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 1/100/2016/1 المرفوعة من: نوره عيسى جاسم الخليفة ضد: 1- علي حسن مهدي بو عباس 2- مدير عام بنك التسليف والادخار بصفته

أولاً: أوصاف العقارات:

1- عقار الوثيقة رقم 2009/8233 الواقع في منطقة الزهراء قسيمة رقم 201 قطعة رقم 8 من المخطط رقم 27768/م ومساحته 429 م². شارع 802

2- عين النزاع مكونة من دورين ويحدها جيران من الجهات الثلاث ومكسبة بالسجيم لون اصفر فاتح وتكيف العقار جميعه مركزي والأرضيات سيراميك والاسقف ديكور جيبس وتشطيبه بحالة ممتازة.

3- الدور الأرضي 3 غرف نوم (إحدهم ماستر) وصالة و 4 حمامات ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام ويوجد حوش خاص بالدور الأرضي من الجهة الخلفية للمقار وكذلك حديقة صغيرة بالجهة الامامية للمقار.

4- الدور الأول مكون من 2 غرف نوم (إحدهم ماستر) وصالة و 4 حمامات ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام.

ثانياً: شروط المزاد:

- 1: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره ثلاثمائة وتسعة وخمسون الف ومائة دينار كويتي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
- 2: يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
- 3: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايده على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
- 4: في حالة إيداع من اعتمد عطائه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
- 5: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة مع يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد. ففي هذه الحالة تعاد المزايده في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
- 6: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايده فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطائه غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما يتنقص من ثمن العقار.
- 7: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- 8: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.
- 9: يقر الراسي عليه المزاد أنه عين العقار معاًينة نافية للجهالة.

تنبيه:

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 366 من قانون المرافعات.

- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 377 من قانون المرافعات.

- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 376 من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمشترج بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 220 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

تعلن شركة الإستراحات للتجارة العامة (تحت التأسيس) عن طرح فرص استثمارية بالإستراحات بمناطق الوفرة - الصليبية - كبد - السالي

النشاطات المطروحة

- 1- سوق مركزي
- 2- مطعم
- 3- كافيتيريا
- 4- بنشر وكهرباء سيارات
- 5- أنشطة تجارية متنوعة

على الراغبين بالحجز والاطلاع على مواقع الاستراحات
ملأ الطلب الخاص بحجز المساحة على الرابط
www.edafakw.com

للاستفسار : 2246 7278 - 65182182